الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جيبسون (نائب الرئيس) . . . . . (أيرلندا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56346 (A)

نظراً لغياب الرئيس السيد وولف (جامايكا)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد جيبونز (أيرلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/62/36 و396 و464)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية** (تابع) (A/62/183 و A/62/207 و 212 و 214 و 218 و 222 و 225 و 227 و 254 و 255 و 265 و 280 و 286 و 287 و 288 و 289 و 293 و 289 و 293 و 298 و 304 و 317 و A/C.3/62/3)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/62/213 و 223 و 263 و 264 و 275 و 313 و 318 و 345 و 498)

(هـ) **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (تابع) (A/62/230)

١ - **السيد هنت** (المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأقصى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية): قدم تقريره (A/62/214) مبدياً أسفه من أنه ليست هناك آلية واحدة لحقوق الإنسان تركز على المشكلة الخطيرة لوفيات الأمهات أثناء النفاس التي يمكن الوقاية منها، والتي وصلت إلى مستوى تتضاءل بجانبه أعداد من يختفون أو أعداد من يتعرضون لانتهاكات أخرى لحقهم في الحياة. وأضاف أنه منذ أن أثار هذه المسألة في الدورة الحادية والستين، أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الأوروبي وجامعة اسكس مطبوعاً يركز على وفيات الأمهات أثناء النفاس من منظور الحق في الصحة. وقد شهد المؤتمر العالمي الرفيع المستوى تحت عنوان ''ولادة النساء'' بشأن صحة الأمومة الذي عقد مؤخراً في لندن، انطلاق مبادرة دولية جديدة بشأن وفيات الأمهات أثناء النفاس وحقوق الإنسان. وتهدف هذه المبادرة التي يحركها المجتمع المدني، إلى استخدام حقوق الإنسان في تعزيز الجهود المبذولة للحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس وتعزيز النظم الصحية القائمة. كما ترمي هذه المبادرة إلى تشجيع المعاونين الصحيين في مجال رعاية الأمومة على استخدام التحليلات والشبكات الخاصة بحقوق الإنسان واستقطاب الدعم من أجل تحقيق أهداف هذه المبادرة. وأعلن أن ذلك يمثل تحدياً للدول النامية والمتقدمة على السواء. فالأمر لا يقتصر على أن البلدان المتقدمة لديها في أغلب الأحيان معدلات مرتفعة لوفيات الأمهات بين مجتمعات الأقليات والسكان الأصليين، بل إن عليها مسؤولية تجاه حقوق الإنسان بأن تتخذ تدابير معقولة لمعالجة وفيات الأطفال في البلدان النامية.

٢ - وقال إن حكومة الهند دعته إلى القيام ببعثة رسمية لزيارتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لدراسة المساهمة الفعلية التي يمكن أن يقدمها الحق في الصحة في الكفاح ضد وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها. ولكن مازال هناك الكثير الذي يمكن عمله لضمان أن تحظى مسألة وفيات الأمهات على الاهتمام الذي تستحقه من جانب حقوق الإنسان، معلناً أن مجلس حقوق الإنسان يمكن أن يلعب دوراً قيادياً في هذا الصدد. وأوصى بأن يعقد المجلس دورة خاصة بشأن وفيات الأمهات أثناء النفاس، تدعى إليها وكالات الأمم المتحدة الرئيسية لتدلي برأيها وخبرتها، كما أن بإمكان الدول أن تتقاسم الممارسات الجيدة التي تطبقها. واستطرد قائلاً إن هذه ستكون فرصة طيبة لإبلاغ العالم أن وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها هي إحدى مشكلات حقوق الإنسان البالغة الخطورة وأن حقوق الإنسان لها إسهاماتها العملية التي ينبغي أن تقوم بها.

٣ - ومضى يقول إنه من المؤسف أن هناك ميلاً لدى بعض الحكومات والمنظمات الدولية لأن تخصص قدراً هائلاً من الاهتمام والموارد للرعاية الصحية، على حساب العوامل الأساسية التي تتحكم في الصحة، بينما كلاهما عناصر أساسية مترابطة للحق في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية. وأوضح أن الباب الرابع من تقريره يركز على اثنين من هذه العوامل: الحصول على مياه آمنة والصرف الصحي المناسب. فبالإضافة إلى إنقاذ حياة ملايين البشر وتقليل معاناتهم الشديدة، فإن توفير هذين الأمرين يمكن أن يجلب فوائد اقتصادية هائلة. وطبقاً لما أعلنته منظمة الصحة العالمية، فإن كل دولار يستثمر سوف يجلب عائداً اقتصادياً يتراوح بين ٣ دولارات و٣٤ دولاراً، تبعاً للمنطقة. وبتحليل هذه المسألة من زاوية الحق في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية، خلص تقريره إلى أن الكثير من الدول ليس لديها سياسات وبرامج وقوانين مناسبة للمياه والصرف الصحي، وأن عليها أن تشكل آليات فعالة للرصد والمساءلة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي. وأضاف أن أي تدابير لزيادة فرص الحصول على مياه آمنة وصرف صحي، ينبغي أن تولي اهتماماً خاصاً للجماعات والأفراد المحرومين، كما ينبغي أن تراعي قضايا الجنسين. ودعا إلى القيام بحملات واسعة النطاق للتوعية الصحية العامة من أجل توفير معلومات عن النظافة العامة وتخزين المياه الآمنة.

٤ - واستطرد قائلاً إن الاحترار العالمي قد أدى إلى انخفاض فرص الحصول على المياه بصورة مؤكدة، واضطراب النظم الايكولوجية الطبيعية، وزيادة أعداد ناقلات الأمراض في المناطق الاستوائية. فمع تبخر مصادر المياه العذبة، لجأ الناس إلى البدائل الملوثة التي تسبب المرض. وتضرر الفقراء أكثر من غيرهم. وأضاف أن على المجتمع الدولي واجب الاعتراف بالتهديدات التي يمثلها الاحترار العالمي للصحة ومواجهة هذه التهديدات، وأوصى بأن يقوم مجلس حقوق الإنسان، بأسرع ما يمكن، بدراسة تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية.

٥ - وأردف قائلاً إنه من منظور الحق في الصحة، فإن منهجية تقدير الأثر تعتبر جانباً مهماً في أي نظام صحي. فدون هذه المنهجية، لا يمكن لأي حكومة أن تعرف ما إذا كانت المبادرات التي تقترحها تسير تدريجياً نحو تحقيق الحق في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية. وأعلن أن هناك دراسة شارك في تأليفها حول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٦، ترد في الباب الثالث من تقريره.

٦ - وأردف قائلاً إن اتخاذ تدابير للرعاية الصحية العامة الأساسية سوف يقلل بقدرٍ كبير من خسائر العديد من الأمراض المهمَلة التي تعاني من نقص التمويل اللازم لصنع أدوية ولقاحات جديدة. وأشار إلى أنه قام ببعثة رسمية في عام ٢٠٠٦ إلى أوغندا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، لدراسة هذه المسألة. ورغم أن التقرير الخاص بهذه البعثة (E.CN.4/2006/48/Add.2) ركز على أوغندا بالذات، فإن الكثير من تحليلاته وتوصياته ينطبق على العديد من الدول التي يعاني سكانها من الأمراض المهمَلة. وأضاف أن الدراسة المعنونة الأمراض المهمَلة: تحليل لحقوق الإنسان، التي شارك في تأليفها، نشرة مؤخراً بمعرفة البرنامج الخاص للبحث والتدريب في الأمراض الاستوائية المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البنك الدولي/منظمة الصحة العالمية وأوضح أنه عند قراءة هذه الدراسة وتقريره عن أوغندا معاً، ستظهر من هذه القراءة مقدمة عملية للأمراض المهمَلة وحقوق الإنسان، وسيتضح أن الحق في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية ليس مجرد كلمات جوفاء، وإنما هو أداة عملية يمكن أن تساهم في صناعة سياسات جيدة.

٧ - ومضى يقول إنه في أعقاب الحوار المتبادل مع اللجنة في الدورة الحادية والستين، قام بإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية المقترحة لحقوق الإنسان من أجل شركات الأدوية من حيث علاقتها بالحصول على الأدوية، وهي المبادئ التوجيهية التي ستظل متاحة للتعليقات العامة حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والتي يهدف من ورائها إلى وضع اللمسات الأخيرة في هذه المقترحات خلال عام ٢٠٠٨. وأوضح أنه يجمع وجهات نظر أصحاب المصلحة، بمن فيهم شركات الأدوية على المبادئ التوجيهية المقترحة، والتي لم تمضي على نفس الأسس التي تلتزم بها شركات الأدوية قانوناً بواسطة القانون الدولي لحقوق الإنسان، لتتلافى بذلك المسائل المبدئية الأكثر إثارةً للخلاف التي عانت منها المداولات حول شركات الأعمال وحقوق الإنسان منذ سنواتٍ طويلة. واستطرد قائلاً إنه منذ تعيينه في عام ٢٠٠٢، أتيحت له الفرصة لمناقشة شركات الأدوية حول المسائل التي تشكل جوهر المبادئ التوجيهية المقترحة. وبعد سلسلةٍ من الاجتماعات المواضيعية مع عدد من أكبر شركات الأدوية، قام هو والسيدة ماري روبنسون بوضع اقتراح من مرحلتين، نوقش باستفاضة مع هذه الشركات وتم تعديله لكي يتفق مع بعض ما كان يشغلهم. وطبقاً لهذا الاقتراح، فإن مجموعة صغيرة من خبراء حقوق الإنسان كانت ستعمل مع ممثلي شركات الأدوية لوضع أرضية مشتركة، بالإضافة إلى نقاط الاختلاف غير المقصود فيما يتعلق بالحصول على الأدوية. وكان المقرر أن يسفر ذلك عن تقرير يمكن استخدامه في تقييم السياسات والممارسات التي تتبعها شركات أدوية بعينها، ثم تنشر هذه التقييمات فيما بعد، ولكن في الوقت الذي كانت فيه شركتين، هما نوفارتيس ونوفونورديسك على استعداد للمضي قدماً مع هذا الاقتراح، فإن أغلب الشركات لم تكن كذلك. ونظراً لأن الهدف من الاقتراح كان مبادرة جماعية بين مجموعة من أهم شركات الأدوية، فقد وضع الاقتراح على الرف. وأعرب عن أمله في أن تكون المبادئ التوجيهية المقترحة موضِّحة لما يمكن توقعه منطقياً من شركات الأدوية فيما يتعلق بالحصول على الأدوية والحق في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية. وقال إنه يتحمل وحده مسؤولية المبادئ التوجيهية المقترحة والنص النهائي لها. وأضاف أنه بما أن الدول هي المسؤول الأول عن تعزيز فرص الحصول على الأدوية، فإنه يأمل، إذا سمحت الموارد، في إعداد مشروع مبادئ توجيهية للدول في هذا الصدد، بالتعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومع الخبراء الآخرين.

٨ - **السيد الأخضر** (الجماهيرية العربية الليبية): تساءل عما إذا كانت المبادئ التوجيهية المقترحة لحقوق الإنسان من أجل شركات الأدوية ستكون ملزمة قانوناً فيما يخص الحصول على الأدوية، ولماذا رفضت أغلب شركات الأدوية المضي قُدماً مع المبادرة الجماعية المقترحة.

٩ - **السيد مورارا** (البرازيل): سأل عن الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الدول في صياغة المبادئ التوجيهية، وكيف يمكن لحقوق الإنسان أن تساهم في صناعة سياسات جيدة في مجال الأمراض المهمَلة، باعتبارها قضية رئيسية في البلدان النامية.

١٠ - **السيدة تافاريز دا سيلفا** (البرتغال): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فسألت المقرر الخاص عما إذا كان يعتقد أن أجهزة مراقبة المعاهدات في موقف يسمح لها بإعطاء توجيهات إلى الدول بشأن إعطاء الأولوية للتدخلات الصحية واحترام حقوق الإنسان، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تقوم هذه الأجهزة بذلك. وفي قضية مثل سوبرامويني ضد وزارة الصحة التي عرضت على المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، والتي أشار إليها المقرر الخاص في تقريره، أفليس من المحتمل إلى حدٍ كبير أن تقدير أي جهاز منشأ

بموجب معاهدة سيكون بالضرورة غامضاً بالنسبة لمثل هذه المسألة الحساسة؟ وأخيراً، أعربت عن رغبتها في معرفة الكيفية التي سيتم بها تشجيع الحكومات على إتباع نهج يقوم على الحقوق للتأثير على التقديرات وعلى صناعة السياسات فيما يتعلق بالحق في أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية.

١١ - **السيدة بيريز الفاريز** (كوبا): طلبت إلى المقرر الخاص أن يوضح ما جاء في تقريره من ضرورة أن تضمن البلدان المانحة أن تتسق سياساتها وبرامجها مع الأولويات الوطنية للبلدان المتلقية. وتساءلت إذا كان ذلك يعني ضرورة أن تساند البلدان المانحة فرص الحصول على الأدوية المحمية ببراءة اختراع لمصلحة البلدان المتلقية.

١٢ - **السيدة سوتيكنو** (إندونيسيا): قالت إن إدماج الحق في الصحة في صناعة السياسات الوطنية والدولية يحتاج إلى مزيد من المناقشة، حيث أنه ليس هناك حل واحد يصلح للجميع. وتساءلت عما إذا كانت هناك خطط لتوزيع تقرير المقرر الخاص ومناقشته بشأن تدابير التأثير على نطاق أوسع، لا على مستوى الخبراء فحسب بل ومن خلال عملية حكومية دولية. وتساءلت عن إمكانية ضمان استجابة تقدير الأثر على حقوق الإنسان للقيم والممارسات الثقافية والدينية، ولمستوى التنمية في بلد ما.

١٣ - **السيد هنت** (المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية): رد على الممثل الليبي قائلاً إن المبادئ التوجيهية النهائية لن تكون ملزمة قانوناً، ولو أنه يأمل أن تكون مغرية، وأن يكون لها قدر كاف من الموثوقية لكي تكون مؤثرة، ومفيدة لشركات الأدوية والدول والمنظمات الدولية في صياغة برامج وسياسات تحترم الحق في الصحة. أما فيما يتعلق بعدم رغبة شركات الأدوية في تأييد المبادرة التي اقترحها هو والسيدة روبنسون، فإنه لا يستطيع أن يتكلم نيابة عن هذه الشركات، ولكنه أكد أنه هو والسيدة روبنسون قد عملا معاً من أجل وضع اقتراح بناء وتعاوني يأخذ في حسبانه الأمور التي تشغل الشركات. وقال إن هذه الشركات لا ينبغي أن تتمتع بحق النقض الفعلي إزاء مثل هذه المبادرات، أما إذا تعذر تنفيذها بصورة تعاونية، فلابد من إيجاد حلول أخرى.

١٤ - ثم أجاب على ممثل البرازيل قائلاً إن للدول دور هام ينبغي أن تقوم به في صياغة المبادئ التوجيهية. وفي هذا الصدد أعرب عن تقديره لوفد البرازيل لما اقترحه من عقد مشاورات وقت الغداء، وشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه. فإذا لم يرحب قطاع الأدوية بالمبادئ التوجيهية المقترحة، وهو ما يتوقعه، فإن على الدول أن تظهر دعمها السياسي العريض إذا كانت تريد الاستمرار في صياغة هذه المبادئ التوجيهية. أما فيما يتعلق بالأمراض المهمَلة فقال إن تقريره عام ٢٠٠٦ يتعلق بجميع البلدان المتضررة من مثل هذه الأمراض. فقراءة هذا التقرير إلى جانب الأمراض المهمَلة: تحليل لحقوق الإنسان تبين كيفية مساهمة حقوق الإنسان في صنع سياسات سليمة فيما يتعلق بالأمراض المهملة. فعندما يستخدم الإطار التحليلي للحق في الرعاية الصحية، فإنه يعطي إشارات للإدارات السياسيات الملائمة ويبرز أهمية الرفض الفعال والمسائلة فيما يتعلق بالأمراض المهمَلة.

١٥ - ثم عرج على التعليقات التي أبداها ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فقال إن الأمر بحاجة إلى مزيد من العمل لإعطاء الأولوية للتدخلات الصحية واحترام الحق في الصحة. وأعرب عن أمله في أن تزيد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من الاهتمام بهذه المسألة، وأن تعطي توجيهاتٍ إلى الحكومات في شكل ملاحظات ختامية، وتوصيات وتعليقات عامة. أما فيما يتعلق بقضية سوبرامووني ضد وزارة الصحة، فقال إنه يعتقد أن الهيئات المنشأة بموجب

معاهدات مجهزة تجهيزاً جيداً لاتخاذ قرارات كتلك التي اتخذتها المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا في هذه القضية. وأضاف أنه لا يرى أي سبب في عدم نظر جهاز منشأ بموجب معاهدة مثل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مثل هذه الاعتبارات. فتقديرات الأثر على الحق في الصحة لها أهميتها البالغة، وعلى الدول أن تتدبر التأثير الذي سيكون لأي سياسة مقترحة على الحق في الصحة قبل طرح هذه السياسة. فلابد أن تكون هناك وسائل تعليمية وموضوعية لمعرفة التأثير المحتمل لأي سياسة على حق الفقراء في رعاية صحية. ورغم ذلك، فحتى وقتٍ قريب لم يكن لدى الدول فرصة للحصول على منهجية مناسبة.

١٦ - وأجاب بعد ذلك على ممثل كوبا، فقال إنه يأمل أن تؤيد البلدان المانحة والمتلقية على السواء المبادئ التوجيهية المقترحة لحقوق الإنسان لشركات الأدوية في علاقتها بالحصول على الأدوية. وقال إنه تأثر بالعمل الذي قامت به بعض الوكالات المانحة، مثل الإدارة الدولية للتنمية في المملكة المتحدة، التي أصدرت وثائق مفيدة عن الحصول على الأدوية. وأعلن أنه يتفق مع ممثلة إندونيسيا في أنه ليس هناك حل واحد مناسب للجميع. وأضاف إن تحدد الأولويات يتطلب المزيد من الدراسة معرباً عن أمله في أن تنظر الدول في استضافة حلقه دراسية حول هذه المسألة الصعبة. وطالب بضرورة إدماج الحق في الصحة في المنهجيات الحالية لتقدير الأثر. فعند تصميم مثل هذه التقديرات، من المهم أن تؤخذ الظروف المحلية والمسائل الثقافية في الاعتبار.

١٧ - **السيدة جيمنيز-جيمنيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يرحب بالمبادئ التوجيهية لحقوق الإنسان المقترحة لشركات الأدوية بشأن الحصول على الأدوية. وقالت إنها تود أن تسمع وجهات نظر المقرر الخاص بشأن شركات التأمين الصحي التي تستبعد المعوقين وأصحاب الأمراض المزمنة وأن يقترح صياغة مبادئ توجيهية لشركات التأمين الصحي.

١٨ - **السيد كي يوشينغ** (الصين): قال إنه في الوقت الذي تتحمل فيه الدول المسؤولية المبدئية عن ضمان الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية، فإنها تواجه في أغلب الأحيان عقبات اقتصادية أو اجتماعية في قيامها بذلك. وقال إنه يرحب بالمزيد من المعلومات عن دور التعاون الدولي في التغلب على هذه العقبات. وأعرب عن أسفه لأن الاقتراح الخاص بالتعاون فيما بين خبراء حقوق الإنسان وممثلي شركات الأدوية كان لابد من وضعه على الرف، وسأل عما يمكن عمله لإشراك هذه الشركات والدول في عملية تعاونية.

١٩ - **السيدة ماتلهاكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها مهتم للغاية بنتائج المفاوضات حول المبادئ التوجيهية المقترحة وأنه يتطلع إلى التعاون مع الممثل الخاص في مجلس حقوق الإنسان.

٢٠ - **السيد هنت** (المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية): قال إنه لا ينوي أن يقترح مبادئ توجيهية لشركات التأمين الصحي، وإن كان ينظر إلى الاقتراح باهتمام. أما فيما يتعلق بالمساعدة والتعاون الدوليين، فقال إن البلدان النامية تواجه الكثير من العقبات في ضمان تنفيذ الحق في رعاية صحية. واستدرك قائلاً إن مسؤوليات البلدان المانحة في هذا المضمار هي مسؤوليات كبيرة، كما يتبين من جميع تقاريره تقريباً. وأضاف أنه يشاطر الصين في الإعراب عن أسفها لوضع الاقتراح الخاص بالتعاون مع شركات الأدوية على الرف، وإن كان يسعى بنشاط للحصول على مدخلات من هذه الشركات من أجل مواصلة المناقشات حول المبادئ

التوجيهية المقترحة، وأعرب عن أمله في أن تشارك الدول عن كثب في هذه العملية.

٢١ - **السيد زيغلر** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): قدم تقريره (A/62/289) الذي يعرف الحق في الغذاء بأنه الحق في الحصول بانتظام وعلى الدوام ودون قيود على غذاء مناسب وكاف يتسق مع العادات الثقافية ويضمن حياةً كريمة ومرضية. وأعلن أن ملايين البشر يحرمون من هذا الحق بصورة متزايدة بالإضافة إلى آلاف الذين يموتون من الجوع في كل يوم، رغم أن العالم ينتج غذاءً يكفي كل فرد.

٢٢ - واستطرد قائلاً إنه في كل عام، يسعى الملايين من البشر إلى الهروب من الجوع بمحاولة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم أنه ليست هناك بيانات دقيقه عن أعداد الذين يلقون حتفهم غرقاً، فإن المعتقد أن الآلاف يختفون كل شهر وهم يحاولون الوصول إلى جزر الكناري من موريتانيا أو السنغال أو يعبرون مضيق جبل طارق من المغرب. وأشار إلى أن عشرات الألوف من المهاجرين الأفارقة قد وصلوا إلى اسبانيا واليونان وإيطاليا في السنوات الأخيرة. ورغم ذلك فإن هؤلاء الذين نجحوا في الوصول إلى الأراضي الأوروبية لا يلقون أي حماية قانونية، إذا أن الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين تقتصر على التزام الدول بتوفير الحماية الدولية لمن تتعرض حياتهم أو حريتهم للتهديد بسبب العنصر، أو الدين، أو الجنسية، أو العضوية في جماعة اجتماعية معينة أو يعتنقون رأياً سياسياً إن عادوا إلى أوطانهم. وليس اللاجئون من الجوع ممن يدخلون في أي فئة من هذه الفئات، ولكن الجوع تزايد بمعدلات مخيفة في أفريقيا خلال الثلاثين عاماً الماضية.

٢٣ - وبناءً على ذلك، دعا إلى الاعتراف بالحق في عدم الإبعاد مع حمايةٍ مؤقتة للاجئين من الجوع. فهؤلاء اللاجئين يمرون بحالةٍ معروفة من الضرورة ولا ينبغي اعتبارهم لاجئين اقتصاديين. فمثلما تضطر سيارات الإسعاف في أغلب الأحيان إلى تجاوز السرعات المحددة لإنقاذ حياة من فيها، فإن اللاجئين من الجوع مضطرون إلى عبور الحدود بصورةٍ غير قانونية من أجل أن يكفلوا بقائهم على قيد الحياة. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ أعطى مجلس حقوق الإنسان ولايةً لكي يضع معايير قانونية دولية جديدة عند اللزوم، وأن هناك حاجة إلى حق إنساني في عدم الإبعاد إلى الوطن مؤقتاً. وهو ما يسمح للدول بأن تعيد اللاجئين من الجوع إلى بلدانهم الأصلية بمجرد تغير الوضع في هذه البلدان.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا تتسم بالخبث والنفاق. فهي تقدم دعماً للصادرات الأوروبية، وبهذه الطريقة تغرق أفريقيا بمنتجاتها الزراعية. ومعنى هذا أن مئات البلايين من اليورو التي تنفق على الدعم الزراعي، أن تباع الفاكهة والخضر الأفريقية وغيرهما من المنتجات في الأسواق الأفريقية بنصف سعر مقابلها من المنتجات الأفريقية، بما لذلك من آثار تدميرية على الزراعة الأفريقية، التي تكاد أغلب الاقتصادات الأفريقية تعتمد عليها اعتماداً كاملاً. ومن المستحيل بالفعل على الحكومات الأفريقية أن تضمن الحد الأدنى من الدعم لمزارعيها. وأعلن أنه يشعر بالقلق بشكلٍ خاص من شروط الاتفاقات التي يتفاوض عليها الاتحاد الأوروبي الآن ضمن اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة مع البلدان الأفريقية وبلدان الكاريبي والمحيط الهادئ، فهذه الشروط تكاد ترتقي إلى مرتبة الابتزاز. وأضاف أن منظمة التجارة العالمية ترغم الاتحاد الأوروبي على تحرير علاقاته بهذه البلدان، ولكن لابد من بذل جهود للتغلب على الشروط غير المتناسقة لاتفاقية كوتونو .

٢٥ - وأردف قائلاً إنه يشعر أيضاً بقلقٍ شديد من تزايد إنتاج الوقود الحيوي، الذي سيفاقم كثيراً من الجوع إذا استمر بمعدلاته الجالية. فبغض النظر عن المكاسب البيئية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تترتب على هذا النوع

من الوقود، فإن التهديد الذي يشكله على الأمن الغذائي يفوق فوائده، بل إن بقاء الجنس البشري نفسه يصبح مهدداً. فإنتاج الوقود الحيوي كان سبباً في ارتفاع أسعار الذرة ارتفاعاً حاداً في مختلف أنحاء العالم، رغم أن الذرة اللازمة لإنتاج وقود يكفي لملء خزان بترين سعة ٥٠ لتراً، هي كمية تكفي لإطعام طفل لسنة كاملة. وأوضح أن ثلث البلدان الأفريقية لا يستطيع إنتاج ما يكفيه لإطعام سكانه، والبعض لم يعد يستطيع أن يستورد آلاف الأطنان من الأغذية اللازمة لإطعام سكانه بأسعار السوق. وأعلن أن برنامج الأغذية العالمي قدم معونات غذائية مباشرة إلى نحو ٩١ مليوناً من البشر في عام ٢٠٠٦، ساهمت فيها حكومة الولايات المتحدة بنسبة ٦٢%، ولكن التقارير أشارت إلى أن هذه الحكومة خفضت مساهمتها إلى النصف في عام ٢٠٠٧ بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية. فالارتفاع الحاد في أسعار الأغذية معناه أن يموت عشرات الألوف من الناس في أماكن مثل دارفور والقرن الأفريقي. وأكد أن تحويل النباتات المغذية إلى غاز الايثانول في ظل الظروف الحالية هو جريمة ضد الإنسانية، ودعا إلى فرض حظر لخمس سنوات على إنتاج الوقود الحيوي حتى يتاح الوقت لاستخدام تكنولوجيات تحترم الحق في غذاءٍ كاف. وأوضح أن التكنولوجيات التي يتحدث عنها تشمل استخدام المخلفات الزراعية والمحاصيل غير الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي. وأن أحد هذه المحاصيل هو حب الملوك Jatropha Curcas وهو شجيرة يمكن زراعتها في المناطق القاحلة، وتوجد في أماكن مثل الهند والبرازيل. وبغض النظر عن المخاطر الاقتصادية الضخمة في إنتاج الغاز الحيوي، فإن على المجتمع الدولي أن يتحرك عندما يحدث أي انتهاك للحق في الغذاء.

٢٦ - **السيدة تافاريز داسيلفا** (البرتغال): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وسألت عن التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لتخفيف مأساة ملايين الأطفال الذين يعانون الآن من الجوع. وقالت إنها تود الحصول على مزيد من التفصيلات عن الترتيبات المهمة التي اتخذتها بعض الحكومات في هذا الصدد، بما في ذلك في منطقة القرن الأفريقي وفي أمريكا اللاتينية، كما أنها تود أن تعرف ما إذا كانت هذه التدابير قابله للتكرار بمعرفة دول أخرى تواجه أوضاعاً مشابهة. فالأمر كما قالت بحاجة إلى مزيدٍ من المعلومات عن الطرق التي يمكن للدول والشركات أن تتعاون بها حتى لا تتسبب الزيادة في إنتاج الوقود الحيوي في زيادة الجوع في العالم.

٢٧ - **السيدة باريز الفاريز** (كوبا): طلبت المزيد من التفصيلات عن التطورات الايجابية في مختلف البلدان التي أشار إليها التقرير، والمزيد من المعلومات عن نقص التمويل الذي يحول دون برنامج الأغذية العالمي وتنفيذ برامجه، وخاصة في أفريقيا الجنوبية، كما تساءلت عما يمكن عمله لضمان وصول الموارد إلى هذه المنطقة. كما أعربت عن رغبتها في أن تسمع المزيد من التفصيلات عن تأثير الاتفاقيات الاقتصادية الدولية على الحق في الغذاء.

٢٨ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (البرازيل): قالت إن محاربة الجوع والفقر واحدة من الأولويات الوطنية والدولية لحكومتها. وقالت إنها تشعر بأن تقرير المقرر الخاص كان يمكن أن يعالج بمزيدٍ من التفصيل العلاقة المباشرة بين التجارة والحق في الغذاء، والحاجة الملحة لاستكمال جولة مفاوضات الدوحة. وأضافت أن التقرير تناول باستفاضة تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الحق في الغذاء، ولكنه من الصعب رؤية السبب في أن استخدام مصدر نظيف ومتجدد للطاقة يضر بهذا الحق. فتنمية مثل هذا المصدر قد تزيد بقدرٍ كبير من دخل الأسر الريفية، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية. وأوضحت أن هذا هو ما حدث في البرازيل، حيث أثبتت زراعة محاصيل الوقود الحيوي أنها تتفق تماماً مع الهدف الرئيسي وهو زيادة إنتاج الأغذية الأساسية وكفالة

الأمن الغذائي. واختتمت كلمتها بقولها أن بإمكان وفدها أن يقدم المعلومات والبراهين ذات الصلة في هذا الموضوع.

٢٩ - **السيد نبيي** (بوركينا فاسو): أشار إلى أن الدعم الذي يقدم إلى زراعة القطن في البلدان المتقدمة له نفس التأثير المدمر الذي لدعم المحاصيل الغذائية على البلدان النامية مثل بلده. فبالنسبة لبعض البلدان النامية، لاسيما تلك التي يمثل فيها القطن إنتاجها الزراعي الوحيد، فإن دعم القطن يمثل كارثة.

٣٠ - **السيد اكندالى** (نيجيريا): قال إن حكومته أحرزت تقدماً فيما يتعلق بإنتاج الأغذية، وعلى الأخص من خلال زراعات الكاسافا والغاري. وقال إنه مع ذلك فإن بعض الكاسافا التي تنتجها نيجيريا توجه إلى إنتاج الإيثانول ولكن فرض حظر على إنتاج الوقود الحيوي، يمكن أن يكون بمثابة وصف دواء واحد لحالات مختلفة جذرياً.

٣١ - **السيدة جيمنيز-جيمنيز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت أن سياسة حكومتها في السعي الايجابي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية، تجعلها ترفض تماماً فكرة زراعة محاصيل غذائية لإنتاج الوقود الحيوي. فبغض النظر عن حرمان الناس من الغذاء، فإن هذه الخطوة ستسلم الأراضي إلى الشركات الصناعية الكبيرة، وتعرض المستهلكين إلى مخاطر جسيمة. تساءلت ما إذا كان بإمكان المقرر الخاص أن يوضح فكرته بشأن صك دولي ملزم قانوناً لحماية الناس من الجوع وضمان عدم إعادة المهاجرين الهاربين بحثاً عن الغذاء إلى بلادهم. إذ كيف يتفق حق هؤلاء اللاجئين من الجوع مع الالتزامات المقررة بموجب الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع ولاية مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لشؤون اللاجئين؟

٣٢ - **السيد سواريز** (كولومبيا): قال إن إنتاج الوقود الحيوي، بعيداً عن تعريض إنتاج الأغذية للخطر وحياة المزارعين في كولومبيا، خلق فرصاً هائلة للعمل الزراعي، وأعطى بديلاً للمحاصيل غير القانونية. وأعلن أن إنتاج الوقود الحيوي يشكل جزءاً من سياسات الحكومة للتنمية المستدامة والحد من الفقر. ودعا إلى المزيد من التحقق من المعلومات الواردة في تقرير المقرر الخاص، وإلى إجراء تحليل كامل لمدى سلامة فرض حظر على إنتاج الوقود الحيوي.

٣٣ - **السيدة ماتلهاكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن مهمة وضع معايير قانونية دولية بشأن اللاجئين من الجوع، ستمثل تحدياً، وتساءلت عما ستتضمنه هذه المعايير.

٣٤ - **السيد فيجني** (سويسرا): لاحظ أن أنواع الوقود الحيوي تمثل مصدراً بديلاً ونظيفاً للطاقة، وأنها تخلق فرص عمل، لاسيما في البلدان النامية، وبإمكانها المساعدة في حل المسائل التجارية. وتساءل كيف يمكن تحقيق الاتساق بين سياسات الحقوق الاقتصادية والبيئية والإنسانية، وما هي المعايير التي ستستخدم في وضع معايير قانونية فيما يتعلق بالحق في الغذاء.

٣٥ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه يريد تصحيح البيانات التي وردت في التقرير. فباستثناء عدد محدود من المجرمين، فإن من يمسك بهم وهم يحاولون عبور الحدود إلى داخل الصين لزيارة أقاربهم أو لأسباب أخرى، يعطون تعليمات لتصحيح أوضاعهم فقط، ثم يرسلون إلى بلادهم. وأكد أنهم لا يتعرضون لسوء معاملة أو أي إهانات.

٣٦ - **السيد الأخضر** (الجماهيرية العربية الليبية): أثنى على المقرر الخاص لتركيزه على من يعانون من الجوع، وعلى الأخص في أفريقيا، وطلب معرفة ما يمكن عمله بشأن البلاد الغنية التي تحرق كميات هائلة من الأغذية لكي ترفع أسعارها، في الوقت الذي لا يجد ملايين الأطفال في العالم النامي ما يأكلونه. وقال إنه يشعر بالقلق من التأثير السلبي للمحاصيل الغذائية المعدلة وراثياً على الصحة.

٣٧ - **السيد كنعان** (المراقب عن فلسطين): قال إن حالة الأغذية والصحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد أصبحت مأساوية نتيجة سياسات الخنق التي تنفذها حكومة إسرائيل. وأضاف أن أكثر من ٧٥ في المائة من سكان قطاع غزة، يعتمدون الآن على المعونات الغذائية. وتساءل عن التبعات القانونية على أي سلطة محتلة عندما تحرم السكان المحتلين من الحصول على الأغذية، وما هي مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في ضمان حق هؤلاء الناس في الغذاء.

٣٨ - **السيدة سوتيكنو** (اندونيسيا): وافقت على ضرورة أن تتكفل جميع الدول بألا يكون لسياساتها الاقتصادية الدولية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية، أي تأثير معاكس على الحق في الغذاء، وأن تكون هناك حماية كافية لمن يهربون من الجوع. وقالت إنه نظراً للعملية المعقدة والممتدة في أغلب الأحيان لوضع صكوك قانونية دولية جديدة، فإنه ينبغي تطبيق الحد الأدنى من المبادئ في الوقت الحاضر ضماناً لتوفير مثل هذه الحماية.

٣٩ - وقالت إن فرض حظر لمدة خمس سنوات ليس هو الوسيلة المثلى لعلاج مسألة إنتاج الوقود الحيوي. وقد تجاهل المقرر الخاص عدداً من العناصر الهامة. فالوقود الحيوي ضروري ليس بسبب تغير المناخ فحسب، بل ولأن الزيادة المستمرة في أسعار الوقود الأحفوري تؤثر على جهود التنمية. والأكثر من ذلك أن تنمية الوقود الحيوي يمكن أن تصمم بطريقة تفضي إلى القضاء على الفقر، كما حدث في اندونيسيا. وأخيراً، قالت إن زراعة محاصيل الوقود لا تتعارض مع إنتاج الأغذية. وأعلنت أن وفدها يشجع المقرر الخاص على أن يأخذ هذه العناصر في الاعتبار.

٤٠ - **السيد كي يوشينغ** (الصين): أشار إلى أن الفقر قد انخفض كثيراً في بلده، وتساءل عن الدور الذي يمكن للمقرر الخاص أن يقوم به في جولة مفاوضات الدوحة الحالية.

٤١ - **السيدة هيوبرت** (النرويج): أشارت إلى المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن الحق في الغذاء، والتي تهدف إلى القضاء على الجوع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، كما تساءلت عما إذا كانت هذه المبادئ التوجيهية قد أدمجت بشكلٍ كاف في الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الفقر، وإذا لم يكن ذلك قد حدث، فما الذي ينبغي عمله لتعزيز إدماج هذه المبادئ.

٤٢ - **السيد لويزاغا** (باراغواي): أعرب عن تحفظه على توصيات المقرر الخاص بشأن الوقود الحيوي. فالبلدان غير الساحلية معرضة لتقلبات أسعار الوقود المستورد، ولذا لجأت حكومته إلى تنفيذ برنامج للوقود الحيوي بغرض إحلاله محل الوقود المستورد. وبناءً على ذلك أعلن أن وفد بلده لا يؤيد اقتراح فرض حظر على انتاج محاصيل الوقود الحيوي.

٤٣ - **السيد غويللين** (بيرو): أقترح ضرورة دراسة العلاقة بين السكان الأصليين والحق في الغذاء بصورة أكثر دقة، لأن هؤلاء الناس يعملون إلى حد كبير في الإنتاج الزراعي ويتأثرون بصورة مباشرة بالمحافظة على البيئة.

٤٤ - **السيد زيغلر** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): أجاب على ممثل البرتغال قائلاً إن الإجراء الأكثر إلحاحاً هو تنفيذ القرار الذي اتخذه المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والذي وافقت فيه البلدان الصناعية على إلغاء دعم الصادرات والإقلاع عن سياسة الإغراق. ولكنه قال إن جولة الدوحة الإنمائية تعثرت في الوقت الذي استمر فيه الإغراق. وضرب مثلاً بالحكومة الفرنسية التي ترفض إلغاء دعم الصادرات لأسبابٍ انتخابية. والنتيجة هي

أن الحق في الغذاء يتعرض للانتهاك. أما فيما يتعلق بالوقود الحيوي، فإن طريق العمل السليم بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، هو أن تطيع الدولة.

٤٥ - وتوجه بالشكر إلى حكومة كوبا على تضامنها، وقال إن أعظم تقدم فيما يتعلق بالحق في الغذاء قد حدث في أمريكا اللاتينية. ففي البرازيل، تصدرت حركة العمال المعدمين أنشطة المجتمع المدني ضد إنتاج الوقود الحيوي، والتي أيدها رئيس البرازيل وهو أحد مؤسسي الحركة. وأكد على البيان الذي أدلى به ممثل بوركينا فاسو بشأن دعم القطن، ملاحظاً أن القطن الأمريكي المدعم أصبح يغزو أسواق العالم، مدمراً الآمال المعقودة على صادرات القطن من مالي وبوركينا فاسو. وهنأ حكومة بوركينا فاسو على عدم توقيعها على اتفاقات تجارية حاول الاتحاد الأوروبي فرضها عليها، كما أثنى على حكومة نيجيريا للخطوات الجبارة التي اتخذتها في إنتاج الأغذية وللمثل الذي ضربته بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية بدلاً من شرائها بجزء من عائدات النفط الهائلة.

٤٦ - ومضى يقول إن التدابير التي اتخذتها حكومة فنزويلا فيما يتعلق بالحق في الغذاء، تبين كيفية إمكان تحقيق نتائج سريعة. وأجاب على ممثل كولومبيا بقوله إن فريقه قد راجع المعلومات المستخدمة في التقرير بمنتهى الدقة. فقد تصدرت الكنيسة الكولومبية المعارضة الشجاعة لعمليات الطرد الواسعة للفلاحين الكولومبيين التي قامت بها منظمات شبة عسكرية لكي تعطي الأراضي للشركات المتعددة الجنسيات لتقوم بإنتاج الايثانول الحيوي. ثم أجاب على ممثلة جنوب أفريقيا بقوله إنه طبقاً للقانون الحالي، فإن اللاجئ الذي يدخل إلى الاتحاد الأوروبي هرباً من الجوع يفعل ذلك بطريقة غير قانونية. ومضى يقول إنه ينبغي للقانون الدولي أن ينص على حق هذا اللاجئ في عدم إبعاده مؤقتاً. ثم أجاب على ممثل سويسرا بأن أشار إلى أن التضارب يأتي من تعارض سياسات الدولة. فنفس البلدان التي تشجع مختلف الحقوق عن طريق بعض الوكالات مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونيسيف، هم أعضاء أيضاً في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي اللذان يشجعان سياسات التكيف الهيكلي.

٤٧ - وأشار إلى تعليقات ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فقال إنه كان من الأسهل لو أن حكومة هذا البلد سمحت له بزيارتها لكي يطلع على الحالة بنفسه. وأضاف أن تقريره ذكر أن الآف السكان يهربون من المجاعة ونقص الأغذية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بعبور الحدود بصورة غير قانونية إلى داخل الصين. وأضاف أنه يوافق على منع الهجرة غير القانونية. وأوضح أن الصك القانوني المقترح لحماية اللاجئين من الجوع، بما في ذلك النص على الحق في عدم الإعادة، سوف يعطي إطاراً مناسباً لمعالجة مثل هذه الحالات.

٤٨ - ثم أجاب على تعليقات الممثل الليبي على المحاصيل الغذائية المعدلة وراثياً، فقال إنه بعيداً عن الاعتراض على الهندسة الوراثية على أساس أخطارها الصحية المحتملة، فإنه يعتقد أن التكنولوجيا وما يترتب عليها من حماية حقوق الإنتاج قد تخلق شكلاً من أشكال التبعية المالية التي تحرم فقراء المزارعين من الحصول على منتجات تعتبر حيوية لأمنهم الغذائي.

٤٩ - واستطرد قائلاً إنه يشاطر المراقب عن فلسطين وجهات نظره فيما يتعلق بتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي واحتجاز الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وامتدح الجهود الشجاعة للمنظمات الفلسطينية والإسرائيلية غير الحكومية التي تعمل جنباً إلى جنب لتلبية احتياجات الفلسطينيين.

٥٠ - وبعد ذلك رد على ممثلي اندونيسيا والصين والنرويج، موافقاً اندونيسيا على أن ارتفاع أسعار النفط كان

له تأثير رئيسي على عدد كبير من البلدان، ولكنه أكد أن استخدام أنواع الوقود الزراعي أو الوقود الحيوي ليست حلاً ملائماً. ولاحظ أن الصين قد خطت خطوات هائلة لتنميتها في عقود السنين الأخيرة، وعلى الأخص من حيث الاكتفاء الذاتي من الأغذية. وأوضح أن تعليقاته بشأن أسعار الدعم، جاءت من وجهة نظر أكاديمي، وربما كانت هناك وجهات نظر أخرى أحق بذكرها في هذه المناقشة. وأثنى على مساهمة النرويج في السيادة الغذائية من خلال سياستها في مجال التعاون الدولي، وقال إن المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة أثبتت فائدتها في الجهود التي تبذلها الدول الأخرى.

٥١ - ورد على ممثل باراغواي موافقاً على أن ارتفاع أسعار النفط كان له أكبر الأثر على السكان الفقراء، ولكنه لاحظ أن إنتاج الوقود الزراعي كان سبباً في ارتفاع هائل في أسعار القمح والذرة وغيرهما من الأغذية الأساسية، ليزيد ذلك من معاناة الفقراء. وقال إنه يود أن يفرق بين نوعين من الجوع: الجوع بسبب الظروف، والجوع الهيكلي، قائلاً إن هذا الأخير إنما يرجع إلى العجز عن شراء المواد الغذائية.

٥٢ - وتوجه بالشكر في ختام كلمته إلى الوفود لتأييدها له أثناء ولايته التي ستنتهي قريباً، مؤكداً على ضرورة السماح لخلفه بممارسة ولايته بحرية.

٥٣ - **السيد مودهو** (الخبير المستقل المعني بآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والدين الخارجي على التمتع الكامل بجميع بحقوق الإنسان): قدم تقريره (A/62/212) مذكراً بأن لجنة حقوق الإنسان قد أوكلت إليه صياغة مبادئ توجيهية لتستعملها الدول والجمهور والمؤسسات المالية الوطنية والدولية، في صنع القرارات فيما يتعلق بتجديد أقساط الديون وبرامج الإصلاح الهيكلي، ضماناً لعدم إضرار الامتثال للالتزامات المتعلقة بالدين الخارجي بتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وأضاف أن المبادئ التوجيهية المقترحة، التي سينظر فيها مجلس حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تقوم على الزيارات القطرية وتبادل وجهات النظر مع العديد من أصحاب المصلحة. وقال إن آخر هذه الأحداث كان في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧ عندما أجرى مشاوراتٍ مع خبراء حقوق الإنسان وغيرهم من الخبراء التقنيين ومع ممثلي الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥٤ - واستطرد قائلاً إن المبادئ التوجيهية المقترحة تعترف بحق الدول في اتخاذ خطوات منفردة، في إطار الموارد المتاحة، وبالاشتراك مع بعضها من خلال المساعدات الدولية والتعاون الدولي، الموجهة نحو التحقيق التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والهدف من هذه المبادئ التوجيهية هو إعطاء إطار لتصميم الإصلاح الاقتصادي وسياسات إدارة الديون التي تحترم الالتزامات بحقوق الإنسان. وأضاف أن هذه المبادئ تشجع الدول على وضع معايير وعلامات ومؤشرات خاصة بها في إطار ظروفها المعينة، وذلك من أجل صياغة تدابير للسياسات الكمية التي لا تضر بالحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان.

٥٥ - وبالنسبة لمسألة الدين الخارجي، ترى المبادئ التوجيهية ضرورة تحسين الصيغة الحالية لتحمل الديون التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية، بحيث تراعي تأثير خدمة الديون على قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته تجاه حقوق الإنسان مراعاة كافية. وطالب بأن تتيح برامج تخفيف الديون مساحة مالية إضافية لكفالة احترام معايير حقوق الإنسان، وإن كان قد استدرك قائلاً إن هذه البرامج لا ينبغي أن تسفر عن تخفيض المعونة الإنمائية الدولية. فالقارض والمقترض عليهما مسؤولية مشتركة فيما يتعلق بالقروض

الجديدة والقدرة على تحمل الديون، وعليهما تقييم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لالتزامات خدمة الديون قبل الدخول في اتفاقات على قروضٍ جديدة. وعلى كل طرف أن يرصد أداء كل قرض، وأن يكون قادراً على إعادة النظر في شروط القرض. ودعا إلى ضرورة أن تكون المفاوضات بشأن اتفاقيات القروض وتنفيذها، اتفاقيات شفافة ومفتوحة للمراقبة العامة، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني ورجال التشريع في الدولة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يوافق على مبادئ مشتركة للإقراض، وعلى الأخص في الحالات التي يحتمل ألا يكون المقترض قادراً على تحمل الديون. وأضاف أنه ينبغي أن تحتوي هذه المبادئ على تخفيف الديون ومقايضتها والتحول إلى قروض ميسره للغاية ومنح، لاسيما عند تخفيف الصدمات الخارجية. كما ينبغي استخدام إطار لتحليل القدرة على تحمل الديون يقوم على مبادئ حقوق الإنسان عند تقدير الحد الأدنى من المساعدات الإنمائية اللازمة. كما أن أساليب إدارة الديون الحالية بحاجة إلى بعض الأفكار المبتكرة.

٥٦ - وفيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، قال إن المبادئ التوجيهية المقترحة تدعو إلى القيام بتقدير الأثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء من الإستراتيجية الأوسع للحد من الفقر. كما أن هذه المبادئ حددت العديد من المجالات المواضيعية لسياسة الإصلاح الاقتصادي، مثل استقرار الاقتصاد العام، وتحرير التجارة، وإصلاح القطاع الاجتماعي والخصخصة والإدارة. ولاحظ أن تدابير استقرار الاقتصاد العام يمكن أن تساهم في الحد من الفقر، ولكنها قد تضر في نفس الوقت بتنفيذ حقوق الإنسان كاملة. وعلى سبيل المثال، إذا لم تكن هناك حماية للبرامج الاجتماعية ضد تخفيضها، فإن حقوق المجموعات الضعيفة سوف تتضرر.

٥٧ - ومضى يقول إن الالتزامات بحقوق الإنسان ينبغي أن تلعب دوراً رئيسياً أثناء عمليات المفاوضات التجارية. وأي قرار لتحرير التجارة ينبغي أن يقوم على تقدير لتأثيره على القطاعات الاقتصادية الداخلية، والإيرادات الحكومية المحتملة، وفرص العمل. وإذا استدعى الأمر، فإن الاتفاقات التجارية ينبغي أن تشتمل على حزم من المعونات المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية المحلية وتوفير شبكات أمان. وأضاف أن المبادئ التوجيهية المقترحة توصي أيضاً بضرورة إيلاء الاهتمام المناسب لمسائل رسوم ودعم المستخدمين، عند تنفيذ الإصلاحات في القطاع الاجتماعي، لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم. أما فيما يتعلق بالخصخصة، فإن هذه المبادئ تكرر مرة أخرى مسؤولية الدول عن ضمان وجود أطر تشريعية وتنظيمية وقدرات على الرفض ضماناً لاحترام معايير حقوق الإنسان من جانب مقدمي الخدمات بعد خصخصتها. وأخيراً، فإن المبادئ التوجيهية تؤكد على ضرورة وجود إدارة شفافة وتشاركية وقابلة للمساءلة. فأي قطاع عام فعال ينبغي أن يوفر الخدمات العامة المقررة والمدرجة في الميزانية باستخدام نهج يقوم على الحقوق.

٥٨ - وأعرب عن أمله في أن تستمر المناقشات حول المبادئ التوجيهية المقترحة، بغض النظر عن مستقبل ولايته، إذ أن الثغرات الموجودة في الحماية في سياق الإدارة الاقتصادية ستظل باقية كما هو واضح، لاسيما في البلدان النامية، التي مازالت تتأثر بالعناصر المالية للمعونة الدولية.

٥٩ - **السيد موسوتي** (كينيا): رحب بالمبادئ التوجيهية المقترحة، وسأل عما إذا كانت هناك أي مبادرات لسد الفجوة بين الكلمات المعسولة والأفعال الحقيقية. فالمجتمع الدولي ظل يتكلم طويلاً عن رغبته في تخفيف المصاعب التي تواجه الاقتصاديات الهزيلة، ولكنه لم يقم بأي فعل حقيقي. ومع ذلك فإنه يؤكد الجوانب الايجابية للإصلاح الاقتصادي، التي نفذتها حكومته. ودعا في ختام كلمته إلى احترام الحقوق الثقافية للسكان عند العمل على إصلاح الاقتصاد وتحديثه.

٦٠ - **السيدة غونزاليس** (كوبا): رحبت بالتركيز الشامل للمبادئ التوجيهية المقترحة وسألت عن الوقت الذي ستكون فيه هذه المبادئ متاحة أمام اللجنة. وقالت إن زيادة الدعم الذي حصل عليه قرار مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بمجال خبرة الخبير المستقل، إنما هي انعكاس للعمل الرائع الذي قام به.

٦١ - **السيدة سوتيكنو** (اندونيسيا): لاحظت أن البلدان التي تمر بصعوبات اقتصادية تجد نفسها في أغلب الأحيان دون قدرة كافية على عرض وجهة نظرها في سياسات الإصلاح الاقتصادي. وأعربت عن أسفها لأن شركاء هذه البلدان في التنمية يتبنون في أغلب الأحيان وجهة النظر القائلة بأن هذه الصعوبات الاقتصادية تنطوي على فشل هذه البلدان في سياساتها الإنمائية، الأمر الذي يدفع هؤلاء الشركاء إلى فرض وجهات نظرهم عند تقديم المساعدات المالية. ورغم أن هذا العمل قد يكون له ما يبرره من بعض المؤشرات الرقمية، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن هذه البلدان نفسها لديها أفضل خبرات مباشرة وهي أفضل من يفهم تعقيد أوضاعها. وأضافت أن الصعوبات الاقتصادية لا ينبغي أن تخلق عدم ثقة، وإنما ينبغي أن تفضي إلى مناقشة وشراكة في ظل احترامٍ متبادل.

٦٢ - واستطردت تقول إن وفدها مغتبط لما لاحظه من أن المبادئ التوجيهية المقترحة كانت حذرة للغاية في الخروج بتوصياتٍ مباشرة في مجال السياسات، وإنما سعت إلى تحديد أهم قضايا السياسات التي كانت موضع نظر عند تحليل تأثير تدابير الإصلاح على حقوق الإنسان. وحيث أن نجاح أي إصلاح اقتصادي يعتمد في أغلب الأحيان على توافر بيئة دولية مواتية، فإنها سألت عن الدرجة التي حددت به المبادئ التوجيهية المقترحة الدور الذي يمكن أن يقوم به شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية في إقامة مثل هذه البيئة الموجهة نحو التنمية.

٦٣ - **السيد مودهو** (الخبير المستقل المعني بآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والدين الخارجي على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان): قال إن المبادئ التوجيهية المقترحة تركز على أهمية وضع علامات داخل السياقات القطرية لتشجيع فكرة أن تدابير الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن تراعي الحقوق الثقافية للسكان. فالتوجيهات الخاصة بالمجالات الموضوعية هي توجيهات عامة تماماً، وينبغي تطوير مجالها بقدرٍ أكبر. وأما العناصر الإضافية، مثل النقاط التي أثارها ممثل كينيا، فيمكن أخذها في الاعتبار في مرحلة تالية. وأجاب على ممثلة كوبا بقوله إنه طبقاً لمعلوماته، فإن المبادئ التوجيهية المقترحة قد صدرت بالفعل. وأعلن أنه يتوقع توزيع نسخ من هذه المبادئ على اللجنة بعد وقتٍ قصير.

٦٤ - ثم رد على ممثلة اندونيسيا فقال إنه يوافق على أن المبادئ التوجيهية ينبغي أن تكون قطرية. فالحقيقة أن هذه المبادئ تقر بأنه من المستحيل أن تكون هناك صيغة واحدة مناسبة لكل حالة. وأوضح أنه ينوي مناقشة المنهج الذي يتبعه شركاء التنمية الدوليون فيما يتعلق باقتصاديات الدول النامية، عندما يلتقي مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، فإن على المجتمع الدولي أن يقر بالجهود التي بذلت لربط تخفيف أعباء الديون بالحد من الفقر، وذكّر بأن المؤسسات المالية الدولية لعبت دوراً ايجابياً في مناقشة الخبراء التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٧. وفي ختام كلمته قال إنه يتطلع إلى مناقشة أكثر تفصيلاً للعمل الذي قام به في مجلس حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأنه في نفس الوقت يرحب بالمزيد من التعليقات من جانب الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.